أثر الفساد المالي على قطاع التعليم في العراق

ما بعد 2003 *

أ.د سالم عبد الحسن رسن الكرعاوي - الباحث: إبراهيم خليل سلطان القصير

Khlylalqsyra@gmail.com

الملخص :

يعد الفساد ظاهرة واسعة الانتشار وسلوكاً مخالفاً لجميع الانظمة والقوانين، ومنافياً لقيم ومبادئ الشريعة الاسلامية، و شكلاً من اشكال انهيار الدول وضياع حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية كما انه يمثل احد عوائق التنمية البشرية بشكل عام والتعليم بشكل خاص، وهذا ما يبدو واضحاً في العراق من خلال اثره المباشر على هذه المؤشر وما تركه من اثر سلبي عليه وانتشار ظاهرة الامية في التعليم وتدني معدل الالمام في القراءة والكتابة، مما يستدعي مكافحة هذه الظاهرة وتضافر جهود مؤسسات الدولة الواحدة وضرورة تعاون الدول فيما بينها للحد منها، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في المجتمعات النامية وخاصة في المؤسسات الحكومية، كما أن لهذه الظاهرة انواعاً ومظاهر متعددة تظهر نتيجة أسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في اقتصاديات الدول ولاسيما الدول النامية واستندت الدراسة على فرضية مفادها ان للفساد المالي اثاراً سلبية على عملية التعليم وان عملية مكافحة الفساد المالي من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية المختصة ووضع قوانين صارمة تحد من انتشاره للنهوض بقطاع التعليم وجعله بصورة افضل ، وبينت اهمية الدراسة ان الفساد المالي قضية ذات تأثير اقتصادي واجتماعي تتمثل باستشراء ظاهرة الفساد المالي في العراق وأثره في إعاقة عملية التعليم وما ينتج عنها من ضرر وفقدان الثقة بالدولة وعدم احترام القوانين .

الباحث

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الفساد المالي وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق ما بعد 2003)

The impact of corruption on education dissector indicators in Iraq post-2003

Ibraheem Khaleel Sultan ALqaseer - Professor Dr : Salem Abdul Hasen Recan

Abstract :

Corruption is a wide phenomenon of proliferation and behavior contrary to all laws and regulations, and contradicts the values and principles of Islamic law, and is a form of State collapse and the loss of current and future generations rights as he represents one of the obstacles to economic development in general and education, in particular through its impact on key indicators of education in Iraq through a direct impact on these indicators and the impact of this phenomenon of a negative impact led to the disparity of income between the different segments of society and the spread of the phenomenon of illiteracy in the education and poor knowledge of the rate in reading and writing and the collapse of the health sector, which calls for control and concerted one-state institutions efforts and the need for cooperation among States to reduce them, and continuity is linked to the desire of man to get a physical or moral gains illegally and be clear heavily in developing, particularly in government institutions, communities, and that this phenomenon multiple types and manifestations of the outcome several reasons, including economic, political, social, and may be internal or external, leaving profound effects on the economies of the countries, particularly developing countries, the study was based on the premise that financial corruption traces negative on the process of education and the fight against financial corruption process through the activation of the role of the relevant regulatory institutions and develop laws strictly limiting its spread for the advancement of education and make it better and showed the importance of the study of financial corruption task and contemporary with an economic and social impact of the issue is Ba_i_ra phenomenon of financial corruption in Iraq and its impact on disability and education process and the resulting damage and loss of confidence in the state and lack of respect for laws.

The researcher

المقدمة

احتلت دراسات الفساد المالي جهوداً كبيرة من لدن الكثير من الباحثين نظراً لآثاره المدمرة للتنمية البشرية بصورة عامة وللتعليم خاصةً ، باعتباره العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، والوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أذ يعمل العالم على تحقيق مستوى تعليم سريع ومتطور إلا أن هناك عائقاً يحد من سرعة تحقيق هذه الاهداف الا وهو الفساد المالي والذي اصبح هاجس العالم بأسره .

ويعد العراق من الدول التي استشرى فيها الفساد في الاعوام المنصرمة واصبح من التحديات الكبرى التي تواجه بناء الدولة والنهوض بالواقع الاقتصادي ، فقد ابتلى العراق بآفة هدر وتبذير المال العام وشاعت قيم المحسوبية والمنسوبية وتفشي الرشوة والسرقة ، فقد استفحلت ظاهرة الفساد الى درجة كبيرة لم يعد بالإمكان إخفاؤها، واصبح الفساد وباء ينخر في الميادين كافة وبخاصة الاقتصادي منها الذي أعاق عملية تحسين قطاع التعليم في العراق ، ويقف وراء الفساد العديد من الاسباب والتي قد تكون سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الاقتصادية للبلاد ، وأصبح ظاهرة توجد في جميع دول العالم ، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام المفسدين بأستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة .

ولذلك لابد من التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها وخصوصاً في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العراق الى بناء اقتصاده المدمر وتطوير قطاع التعليم ، وهذا لا يتم إلا بتوافر الإرادة السياسية الصادقة التي تتبنى معالجات تستهدف انتشال البلد من الفساد والمفسدين .

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث بأنها تتناول قضية مهمة ومعاصرة ذات تأثير اقتصادي واجتماعي تتمثل بأستشراء ظاهرة الفساد المالي في العراق وأثره في إعاقة قطاع التعليم وما ينتج عنها من ضرر وفقدان الثقة بالدولة وعدم احترام القوانين .

مشكلة البحث :-

أصبح الفساد المالي ظاهرة خطيرة في الاقتصاد العراقي وأخذت ممارساته مظاهر متعددة باتت تنخر في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتقوض العملية التنموية في البلاد كما ولهذه الظاهرة اثر سلبي واضح في إعاقة عملية التعليم والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الفساد المالي يستشري بشكل كبير في العراق وله أثر سلبي كبير على قطاع التعليم ويعرقل تطويره .

هدف البحث :-

البحث في ظاهرة خطيرة سادت الاقتصاد العراقي تمثلت في الفساد المالي وتشخيص آثاره الاقتصادية والاجتماعية لكونه أستشرى ونما بخطوات سريعة وأصبح عقبة تقف أمام النهوض بعملية التعليم في البلاد مع وضع الحلول المناسبة للقضاء عليها وتلافي تكرارها .

منهجية البحث :-

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليل المقارن باستخدام وسائل التحليل المناسبة لهذا المنهج وهي الاسلوب الاستقرائي الذي يقوم على قراءة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة ، وعلى الاسلوب الاستنتاجي الذي يقوم على استنباط المفاهيم والاحكام من خلال المقارنة والتجريد النظري .

هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث . إذ تناول المبحث الأول ، الفساد المالي والتنمية البشرية- مفاهيمي نظرية، في حين تناول المبحث الثاني ، واقع الفساد المالي وقطاع التعليم في العراق بعد عام 2003 ، أما المبحث الثالث ، فقد تناول أثار الفساد المالي على قطاع التعليم في العراق وسبل معالجتها ، واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات واهم التوصيات بناءً على نتائج الدراسة .

المبحث الأول: الفساد المالي – مفاهيم نظرية

أولاً : مفهوم الفساد :

أ. الفساد لغةً واصطلاحاً .

الفساد لغةً : عكس الصلاح حيث يعرف الشيء بضده مصداقاً لقوله تعالى ﴿ ولاتفسدوا في الأرض بعد أصلاحها ﴾[1]، ومعظم هذه الآيات أشارت الى جملة من المفاسد بعينها كالشرك وأتلاف الفروع والثمار وأهلاك النسل والتدابر وقطع الأرحام[2]، وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الأصلاح جانب الخير[3]، ويلاحظ أن معنى الفساد في اللغة وفق ماطرح هو التلف والظلم وخروج الشيء عن دائرة الانتفاع.

أما **الفساد أصطلاحاً**: فأنه على الرغم من اتفاق الجميع على ارتباطه بكل ما هو سيء وتعددت تعاريفه بتعدد أنواعه ومن هنا سيتم استعراض العديد من وجهات النظر المختلفة لإيضاح مفهوم الفساد .

فقد عرفت المفوضية الأوربية للنزاهة هذه الظاهرة على انها التغير في مسار السلطة من أجل المصلحة الخاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم قضائية أم إدارية أم اقتصادية، بمعنى آخر تتخذ القرارات بالشأن العام تبعاً للمصلحة الخاصة دون النظر للمصلحة العامة[4].

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد (بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته)[5]، أما "بان كي مون"* فقد عبر عن الفساد وذلك عند أطلاق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة عام 2007 (بأنه يقوض الديمقراطية وحكم القانون، ويؤدي الى انتهاك حقوق الأنسان، ويزعزع ثقة الشعب بالحكومة، بل أن الفساد قد يقتل، عندما يسمح الموظفون الفاسدون بالتلاعب في الأدوية مثلاً، أو عندما يقبلون رشوة تؤدي الى وقوع أعمال إرهابية)[6].

ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف الفساد بأنه (ذلك الانحراف في الافعال التي تحدث خلاف التصرف الانساني والاخلاقي وخارج ما تسمح به قوانين الدولة لتحقيق منفعة خاصة دون النظر الى الضرر الذي يلحق بعامة المجتمع).

ب- مفهوم الفساد المالي :

تعددت التعريفات التي اطلقت لتوضيح مفهوم الفساد المالي ويعزى سبب ذلك الى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولته وتوجهات وثقافات رواد تلك المدارس من الكتاب والعلماء والمنظرين، يتمثل بمجموع المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز

---

(1) القرآن الكريم ، سورة الأعراف ، الآية 56 .

(2) فادية جاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم- الآثار وسبل المعالجة ، ط1 ،(بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013) ، ص233.

(3) عياد محمد علي باش، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية، دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، ط2، (بابل، مركز عشتار، 2007)، ص42 .

(4) نادر فرجاني، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، (بيروت، المركز البناني للدراسات، 2005)، ص23 .

(5) Transparency International Organization , Transparency International Corruption Perceptions Index 2002 , Press officer Jana , Berlin, 2002, P6 . Web site: www.transparency.org

* الأمين العام للأمم المتحدة .

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدخل الى موضوع الفساد والتنمية، نيويورك، 2008، ص4 .

المعـاملات الماليـة سـواء مـا يـرتبط منهـا بالمصـلحة العامـة ام بمصـلحة المـواطنين الـذين يتعاملون مع المنظمات العامة وتتمثل بالأشكال الآتية[7]:

1- مخـالفـة القواعد والاحكـام المالية المنصـوص عليها من قبل الأدارة المركزيـة في الموازنـات العامة او التعليمات المالية المعمول بها .
2- الأهمـال والتقصير الذي يترتب عليه حق مالي اثناء تأدية الموظف العام لواجباته الوظيفية .
3- مخالفـة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة قانوناً بمتابعة تنفيذ الاعمال المالية للمنظمة العام، وقد أعطيت للفساد تعريفات عدة تختلف في نظرتها وفلسفتها فمنها ما يربط مضمونه بالبعد الحضاري، وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية، وتعريفات أخرى أحادية النظرة والتي تجعل الفساد ناتجاً عن التسيب الإداري والفوضى أو لإشباع حاجة أو العوامل النفسية أو الاجتماعية[8].

يبدو أن للفساد المالي (مفهوماً عالمياً يعكس واجهة غير حضارية وفيه انتهاك لمبادئ عديدة أهمها النزاهة والإصلاح، كم لـه اوجـه عديدة لارتباطـه بمجـالات الحيـاة المختلفة وتختلف ظـاهرة الفسـاد باختلاف الزمان والمكان لكنها دائماً ما تؤثر سلبياً على رفاهية معظم المجتمعات).

ثانيـاً// أسـبـاب الفساد المالـي :-

تختلف اسباب الفساد المالي وتتعدد بحسب اخلاقيات وطبيعة المجتمع وبحسب الالتزام بالقوانين ومدى قوة وفعالية الأجهزة الرقابية وتفعيل التشريعات، وبحسب مستويات المعيشة في المجتمع، وقد يكون لبعض الاسباب تأثير اقوى من اسباب أخرى في ظهور الفساد وانتشاره، والأسباب التي ادت الى شيوع هذه الظاهرة تتلخص فيما يأتي[9]:-

1- ضعف السلطة القضائية وسيادة قانون الدولة فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام .
2- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمسائلة مما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى او هدر المال العام والإسراف وغيرها .
3- احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية وإضفاء المشروعية على سلطتها لتلك الثروات حتى وأن كانت تعود لقطاع خاص، مما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والاموال العامة والخاصة.
4- ضعف اداء اجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الاداء المالي.
5- انحيازية وضعف هيئات النزاهة العامة وقصورها في تبني طرق واساليب مستحدثة لكشف حالات الفساد أو اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المفسدين للمال العام .
6- بروز علاقات اجتماعية على أساس المصالح الخاصة المتبادلة بين أفراد وجماعات داخل وخارج الوحدة الإدارية الحكومية من شأنها إفساح المجال أمام احتمالات تطور هذه العلاقات إلى ممارسات تنضوي تحت مفهوم الفساد المالي.
7- ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستوى البطالة والفقر[10].

---

[7] سعد علي حمود العنزي، فضيلة سلمان داود، الرقابة الاستراتيجية ودورها في الحد من الفساد الاداري، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الأدرة والاقتصاد/جامعة البصرة،2013، ص64-65

[8] قيصر علي عبيد الفتلي، سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير،(كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2011)، ص13 .

[9] عدنان سالم الاعرجي وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق/ دراسة تطبيقية على جامعة الموصل،(مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،(المجلد"4"، العدد"8"، 2012)، ص321 .

[10] وليد ابراهيم الدسوقي، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الأقليمية والدولية،(القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2012)، ص31 .

وعليه نرى بعد هذا الاستعراض أن أسباب الفساد المالي هي أسباب متعددة ومختلفة من شخص إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى تحددها الظروف والعوامل التي تساعد على ظهور الفساد، بالإضافة إلى انه ممكن ان تكون خليطاً مكوناً من كل الأسباب المذكورة سابقاً .

ثالثاً// مؤشرات قياس الفساد المالي :-

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارسة العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وفي ما يأتي عينة مختارة من المقاييس العالمية للفساد والتي تستند الى منهجية وجهود بحثية مكثفة، وهي كما يأتي[11]:-

أ- **المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية:** بدأ اصدار هذا المؤشر عام1985 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية*، وفي عام 1992 انضم مبتدعوا المؤشر الى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام 2001 بدأ ادراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات. ويشتمل هذا المؤشر على(22) متغيراً موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية(12 متغيراً و100 نقطة مخاطر)، والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و50 نقطة مخاطر)، بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على اساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة، وتشير القيم المتدنية للنقاط الى وجود مخاطر مرتفعة للغاية، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث، بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين(صفر) للمخاطر المرتفعة للغاية و(100) نقطة للمخاطر المتدنية للغاية .

ب- **مؤشر مدركات الفساد :** وهو من المؤشرات المهمة الذي قررته منظمة الشفافية الدولية وذلك منذ عام 1995، يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، والمؤشر متكون من (10) نقاط، يشكل فيه (الصفر) اعلى مستويات الفساد، وكلما اقتربت الدولة من الرقم (10) تعتبر الأقل فساداً، واعتبرت الدول التي تسجل اقل من(5) نقاط تواجه مشكلة فساد حقيقية[12].

ت- **المؤشر المركب للحاكمية :** بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999، وذلك على اساس ستة جوانب للحاكمية تتمثل في(التعبير والمسائلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد)، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية على عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها من (37) قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة (31) مؤسسة متخصصة، وفي اطار الحاكمية تم تفسير الفساد على انه(ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية)[13].

ث-**مؤشر دافعي الرشوة والبارومتر العالمي للفساد :** يمثل مؤشر دافعي الرشوة مقياساً للتعرف الى مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الاجنبية في البلدان المختارة ضمن المسح، ويبلغ عدد هذه البلدان (35) بلداً، كما يبلغ عدد البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوى (22) بلداً وفق المؤشر الصادر مؤخراً 2008، وتتمثل الرشاوى

---

[11] علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري، المعهد العربي للتخطيط في الكويت،(العدد السبعون، السنة السابعة، 2008)، ص3 .

* نشرة التقارير الدولية: وهي نشرة اسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم .

[12] المنظمة العربية للتنمية الادارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، (القاهرة، 2009)، ص352 .

[13] علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص7- 8 .

المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية في الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية[14].

أما **البارومتر العالمي للفساد** فهو مقياس قامت بإعداده منظمة الشفافية الدولية، وقد أطلق المقياس منذ عام 2003، ويشير تقرير منظمة الشفافية للعام 2010 إلى تطبيق بارومتر الفساد ، الذي شمل مقابلة أكثر من 91500 شخص في (86) بلداً، إذ تقوم مؤسسات ومراكز بحثية في هذه الدول بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية لتطبيق المقياس، وأن الطريقة المعتمدة في ملء الاستبانات هي طريقة المقابلة المباشرة مع المستجيبين وطرح الأسئلة عليهم، وذلك لغرض توضيح الأفكار والحصول على إجابات أكثر دقة، وهناك الكثير من المؤشرات يمكن اخذها بالاعتبار عند قياس الفساد المالي، نذكر منها الآتي:[15]

1- عدد الجرائم العمرية لكل ألف نسمة .
2- عدد القضايا المتراكمة في المحاكم.
3- النسبة المئوية للأشخاص المحتجزين بلا محاكمة من بين نزلاء السجون.
4- السياسات المعتمدة لتحقيق أهداف حقوق الأنسان.
5- عدد الصحف المستقلة.

(المبحث الثاني)

الفساد المالي وآثاره على قطاع التعليم في العراق بعد عام 2003

المطلب الأول// الفساد المالي في العراق .

اولاً: الجذور التاريخية للفساد المالي في العراق .

أن الفساد المالي في العراق اصبح ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات مشروعة، بعدما عجزت الدولة عن إيجاد الحلول الى العديد من المشاكل الاقتصادية الاجتماعية ، خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية من قبل الأمم المتحدة اخذ الفساد ينتشر على نطاق واسع في كافة المؤسسات العراقية. موجودة منذ تأسيس الدولة عام 1921، ونتيجة الحروب والعقوبات أصبح العراقيون ينظرون إليه ظاهرة مشروعة، مما أدى إلى انتشاره في كافة مجالات الحياة [16]، لكن الحجم الضئيل لموارد العراق المالية والاقتصادية وعوامل التخلف الكثيرة ساعدت على اخفاء مظاهر الفساد المالي والذي بدأ ملموساً بعد تأميم النفط العراقي 1972 وتزايد امكانيات العراق المالية، وما صاحبه من تنمية متنوعة، وقد بدأت مؤشرات الفساد بالتصاعد الملحوظ والكبير منذ عام 1980، واما السنوات التي تلت عام 1991 فقد رسمت خريطة واضحة لواقع الفساد المالي شملت مؤسسات الدولة كافة، بما فيها المؤسسات ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث طال الوباء الخطير المؤسسة

---

[14] مؤشر الفساد في الاقطار العربية- إشكالية القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية،ط1،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،ص62-63.

[15] برنامج الأمم المتحدة، قياس التنمية البشرية،(نيويورك، 2007)، ص73-74 .

[16] شيماء رشيد، الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي، من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، 2009، ص 326 -328.

العسكرية والتربية و القضاء وكثير من مؤسسات الدولة وقد حاول النظام السابق انكار وجود هذا الفساد في البداية، ولكن اعترف تدريجياً بانتشاره[17].

وإن الأحداث التي تلت عام 2003 منحت فرصاً ضخمة للفساد، وعلى الرغم من الأدلة التي تبين بأن الفساد كان أصلاً موجوداً في ظل النظام السابق، إلا أن هناك اجماعاً واسعاً على أن الفساد في العراق قد وصل إلى ذروته بعد العام 2003 وازدادت مظاهره واشتدت خطورته ونما وتفاقم واصبحت له فنون مختلفة ، ولذلك لم تستغرب لجنة النزاهة البرلمانية حلول العراق في المرتبة الرابعة ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم عام 2014 وفقاً لمؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية والذي شمل 174 دولة[18]، وكما موضح في الجدول (1).

الجدول (1) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2014/2004)

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	*علامة مؤشر الفساد في العراق الدرجة من 10
2004	145	129	2,1
2005	194	137	2.2
2006	163	160	1,9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1,3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	175	171	1.6
2014	174	170	1.6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

من الجدول (1) نرى بأن العراق غارقٌ في الفساد ويحتل المراتب المتقدمة ضمن الدول المشتركة منذ عام (2004) ولغاية عام (2014)، حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في انتشار ظاهرة الفساد، وتدحرج ترتيبه (11) نقطة خلال تلك المدة، وطبقاً لمؤشر منظمة الشفافيّة الدولية العالمية أن مرتبة العراق ضمن مؤشر الفساد على مستوى العالم خلال السنوات التي أعقبت عام 2003 جاءت في مستويات متدنية رغم الشعارات الحكومية التي تهدف الى جعل العراق اكثر شفافية في المنطقة وهذا ما نجده واضحاً من خلال متابعة تسلسله في تقارير المنظمة منذ العام

---

[17] فاطمة عبد جواد ،الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية الى مؤسسات الدولة العراقية وسب معالجته ، بحث منشور الى الموقع الإلكتروني : http://tax.mof.gov.iq

[18] كيف اضاع العراق تريليون دولار في صفقات الفساد خلال الحكومات بعد 2003، وكالة نون الخبرية على الموقع: www.non14.net

* مؤشر مدركات الفساد الدرجة من (0-10) كلما اقترب المؤشر من (الصفر) زادت درجة الفساد .
وللمزيد الاطلاع على المواقع التالية:

- (www. trasparency.org)، (www.icgg.org) .

2004، أذ جاء العراق بدرجة (2,1) ضمن "145" دولة حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة والمرتبة "129"عالمياً، وفي نهاية قائمة الدول العربية الأكثر فساداً، وسبب ذلك احتلال العراق واختلال الوضع الامني الامر الذي أدى الى تفاقم مظاهر الفساد في ظل غياب سلطة القانون، واستمر الفساد وساء حاله الى العامين (2013، 2014) ليصل الى مراحل اعلى في الفساد، أذ صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق ضمن الدول الخمس الأكثر فساداً، حيث وضعته بالمرتبة(171، 170) على التوالي وضمن الدرجة (1,6).

شكل (1) الفساد في العراق حسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (2004-2014)

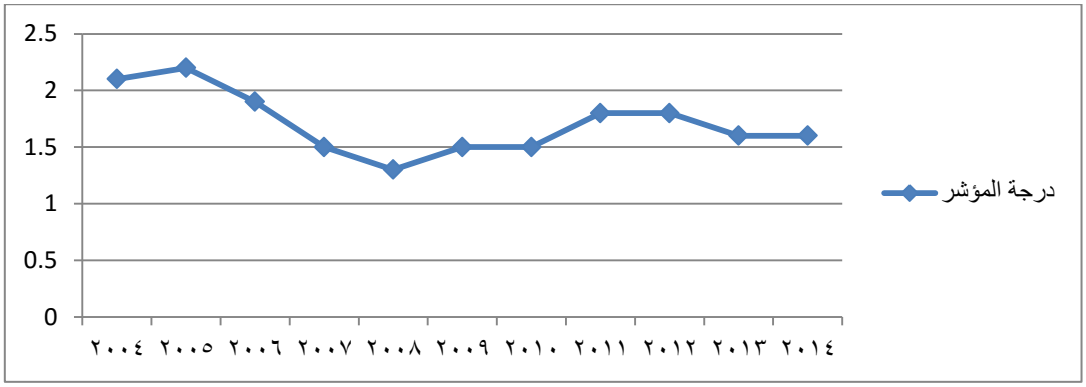

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول(1) .

ونرى بشكل واضح استفحال هذه الظاهرة بشكل كبير بعد ان كان العراق يحتل المرتبة (129) من بين (145) دولة عام 2004، اصبح يحتل المرتبة (170) من مجموع (174) دولة في عام 2014، وأن مؤشرات مدركات الفساد المتصاعدة في العراق ضمن هذه المدة ، تعطي اعتقاداً يبين استعصاء هذه الظاهرة على القضاء، وهذا ما وضحته مؤشرات منظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمر بمرحلة سيئة جداً، وان الفساد اخذ بالاستقرار منذ عام 2004 ولغاية 2014 ، وإن هذا الترتيب جعل مشكلة الفساد في العراق اليوم تمثل تحدياً كبيراً يقف أمام تطلعات التنمية، ولأنه يؤدي إلى هدر الموارد المالية، والتي لو أحسن استغلالها لأمكن توجيه معظمها نحو تمويل متطلبات الاقتصاد بكفاءة .

ثانياً: أسباب الفساد المالي في العراق.

تتنوع وتتعدد أسباب الفساد بشكل كبير، فهناك أسباب تتعلق بالتشريعات والقوانين ولربما تسمح لبعض المسؤولين في التملص من حالات الفساد أو تمرير بعض مظاهر الفساد، وما بعد 2003 لم تستطع الحكومات التي وصلت الى السلطة من تناول الفساد كظاهرة ذات إبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية،وهناك جملة من الاسباب التي تقف وراء ظهور الفساد المالي في العراق والتي يتمثل ابرزها بالآتي :-

1- **الفراغ السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003** : إذ انهارت الدولة ومؤسساتها كافة وسادت حالة من الصراع على السلطة وانتشرت مظاهر الفوضى والعنف والاقتتال الداخلي والتهجير القسري وسادت الجريمة بأشكالها دون أي رادع قانوني او اخلاقي او ديني[19]، وامتد الفساد الى مختلف فئات المجتمع وتغلغل النسيج الاجتماعي واصبح من الصعوبة معالجته، وان ما اصاب المؤسسات الحكومية بعد

[19] هيثم كريم صيوان، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، ص9 .

عـام 2003 مـن نهـب وتفكيـك للممتلكـات العامـة وغيـاب الدولـة والقـانون مـا رافـق المرحلـة مـن تطـور ظـاهرة الفسـاد، وتهريـب الـنفط والمتـاجرة غـير المشـروعة وهـذه الامور كلها ادت الى تفاقم عمليات الفساد في البلاد[20].

2- **الأحـزاب السياسـية**: ان الاحـزاب السياسـية العاملـة فـي السـاحة العراقيـة قـد حصـلت وانفقـت امـوالاً طائلـة خـلال السـنوات الماضـية أثـر الارتفـاع الكبيـر الحاصـل فـي اسـعار الـنفط العالميـة ، وان تـدفق الامـوال قـد سـهل علـى التوسـع السـريع فـي هـذه الأحـزاب، ويلاحـظ انـه كلمـا ازدادت المـوارد لـدى هـذه الاحـزاب نمـت وتوسـعت وتعـزز نجاحهـا، وكلمـا تعـزز نجـاح الحـزب ازدادت حاجتـه الـى الامـوال لـدعم هياكلـه التنظيميـة، وبيـن أعضـاء فـي لجنـة النزاهـة التابعـة لمجلـس النـواب العراقـي، إن المسـتويات العاليـة للفسـاد المـالي فـي العـراق سـببها تـدخل رئيـس الـوزراء فـي عملهـم، ومنعـه إحالـة أي وزيـر سابـق أو حـالي للتحقيـق فـي قضـايا الفسـاد إلا بعـد موافقـته[21]، وأن هـذه اللجنـة اصـدرت العديـد مـن أوامـر القـبض الصـادرة بـأوامر قضـائية بحـق المتهمـين، وكمـا موضح في الجـدول (2).

جـدول(2) اعـداد أوامـر القبض الصادرة بأوامـر قضائية بحق المتهمين للمدة (2006-2014)

السنوات	عدد أوامر القبض	وزير أو بدرجته	مدير عام فأعلى أو بدرجتهم
2006	ــــــــ	*173	
2007		*14	
2008	630	*6	
2009	3710	*152	
2010	4225	**1	**56
2011	3517	**11	**51
2012	2667	**9	**99
2013	2049	**19	**91
2014	1459	**24	**94

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة 2014، ص23.

يوضح الجدول (2)، أن أوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين بلغ عددها (1459) امراً عام 2014، منها (24) امراً صدر بحق وزراء او بدرجتهم، و(94) صدر بحق مدير عام فأعلى او بدرجتهم ، وهذا يبين ان الفساد بدء من طبقات عليا في السلطة وصولاً الى صغار الموظفين، وكان لعام 2010 اعلى نسبة لأوامر القبض الصادرة، اذ بلغت(4225)امراً، ثم بلغ العدد

---

[20] ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، مجلة النبأ ، بغداد، العدد(80)،2006، ص53 .

[21] مفكرة الإسلام: الفساد في العراق - أرقام مذهلة وحقائق مفزعة. متاح على الموقع www.islammemmo.cc

* لاتتـوفر احصـائية دقيقـة لفـرز اعـداد اوامـر القـبض الصـادرة قبـل عـام 2010 بحـق وزيـر او بدرجتـه والمـدير عـام فأعلى او بدرجتهما .

** تمثـل اعـداد أوامـر القبض الصـادرة بعد 2010 بغض النظـر ان كـان بعضـها قد صـدر بحـق المتهم نفسـه فيمـا لـو وجهت اليه اكثر من تهمة او حكم عليه بأكثر من قضية.

بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة وصولاً الى (1459) امراً عام 2014، وهذا يعود للجهود الاستثنائية التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد، واستنفار المجتمع من هذه الظاهرة .

3- **غياب الشفافية والمحاسبة:** أن غياب الشفافية والمحاسبة يعمل على تفشي الفساد وظهوره، والامر الذي ادى الى ادامته في مختلف المؤسسات الحكومية، فضلاً عن الإيفادات لعواصم مختلفة لا ضرورة لها، وهذا ناجم عن غياب الشفافية والمحاسبة وعدم وجود جدية لدى الحكومة في محاربة الفساد .

4- **إصدار قانون العفو بحق المفسدين:** إن اصدار قانون العفو بحق المفسدين بين مدة وأخرى يشجع المفسدين على القيام بمختلف جرائم الفساد، وان عدداً من شملهم قانون العفو المرقم 19 لسنة 2008 بلغ (2772)، اذ بلغت قيمة الفساد في الدعاوى (329.237.938.074) دينار، اما المدة من 2009 ولغاية 2012 بلغ عدد من شملهم قانون العفو من المتهمين (498، 903، 585، 804) متهم على التوالي ولكن عدم توفر احصائية دقيقة عن قيمة الفساد في الدعاوى ، في حين انخفض العدد عام 2013 عما هو عليه عام 2008، أذ بلغ عدد من شمل بقانون العفو (519) متهماً وبقيمة فساد اقل ايضاً بلغت (1.251.948.575) دينار، أما عام 2014 فقد بلغ عدد من شملهم قانون العفو (326) متهماً، في دعاوى بلغ عددها (112) دعوى جزائية بلغت قيمة الفساد فيها (22.677.627.433) دينار، وكما في الجدول (3).

جدول (3) اعداد المتهمين المشمولين بقانون العفو وقيم مبلغ الفساد فيها ومنذ صدور القانون للمدة (2008-2014)

السنوات	عدد من شملهم قانون العفو	قيمة مبلغ الفساد في الدعاوى (دينار عراقي)
2008	2772	329.237.938.074 د.ع
2009	498	لا تتوفر احصائية عن قيمة الفساد
2010	903	
2011	585	
2012	804	
2013	519	1.251.948.575 د.ع
2014	326	22.677.627.433 د.ع
المجموع	6407	330.489.886.649 د.ع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة 2014، ص26 .

ومن الجدول السابق نرى ان قيمة الفساد لعام 2014 اعلى مما عليه في عام 2013 بالرغم من ان عدداً من شملهم قانون العفو أقل، وقد يرجع ذلك الى الميزانية الانفجارية التي خصصت للبلد في ذلك العام والتي خصص الجزء الكبير منها للمشاريع الوهمية من قبل المفسدين، وكان مجموع قيم الفساد في الدعاوى للأعوام (2008، 2013، 2014)، بلغ (330.489.886.649) ديناراً عراقياً، وهو مبلغ يعادل ميزانية كثير من الدول .

ثالثاً: مظاهر الفساد المالي في العراق .

ينطوي الفساد على آثار مدمرة للمجتمع بالغة الخطورة، بوصفه يمثل ابرز أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالباً ما تجد طريقها إلى خارج البلاد، بدلاً من توظيفها في الداخل لتحقيق المنفعة العامة، ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل جديدة للحصول على مزيد من الثروات والأموال بطرق غير مشروعة، وللفساد المالي مظاهر

كثيـرة ومتعـددة وكمـا وردت فـي أوامـر القـبض الصـادرة عـن هيئـة النزاهـة عـام 2014، وكانـت فـي مقـدمتها جـرائم الاخـتلاس والإضـرار المتعمـد بالمـال العـام والإهمـال وتجـاوز المـوظفين حـدود وظـائفهم وجـاءت نسـبة اعلـى الجـرائم (اخـرى)، وكمـا مبـين فـي الجـدول (4)، وكالآتي :-

الجدول(4) اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات للعام 2014

المحافظة	نوع جريمة الفساد										المجموع
	الاختلاس	الاضرار المتعمد بالمال العام	الإهمال	تجاوز حدود الوظيفة	الرشوة	التزوير	سرقة اموال الدولة	عدم حضور الشاهد	نصب واحتيال	اخرى	
البصرة	1	26	14	17	4					45	107
بغداد	145	190	82	66	76	81	24	16	1	110	791
القادسية	20		2	5		2				40	70
المثنى	15			1		8				4	28
النجف الاشرف	14		12	14	17	1				18	76
بابل	2	11		2	8	5				8	37
ديالى	3	20	3	4	12	1				9	52
ذي قار	3		17	3	4	8			1	12	48
كربلاء المقدسة	58	3	2	8		4	2			16	93
كركوك	2	3	2	1						6	14
ميسان	20		22		2	2	6			32	84
واسط	3	7	2	11	17					19	59
اجمالي رقم الجريمة	286	260	159	133	140	112	32	16	2	319	1459

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة 2014 .

وتبين لنا من الجدول (4) أن اوامر القبض الصادرة عن القضاء بتهم الاختلاس احتلت ما نسبته (19،60%) من العدد الكلي الأوامر القبض وبعدد (286) امراً، واحتل الإضرار المتعمد بالمال العام نسبة (17,82%) وبعدد (260) امراً قبض، وكان الإهمال يمثل نسبة (10,90%) وبعدد (159)امراً واحتلت الرشوة نسبة (9.6%) وبعدد (140)، بينما احتل تجاوز الموظفين حدود وظائفهم نسبة (9,12%) وبعدد (133) امراً، وجاءت جرائم اخرى بنسبة وصلت الى (21,86%) وبعدد (319) من العدد الكلي.

اما النصب والاحتيال وسرقة اموال الدولة وعدم حضور الشاهد في اسفل قائمة الأسباب القضائية الإصدار اوامر القبض وبعدد (2) للنصب والاحتيال و (32) امرا لسرقة اموال الدولة و (16) امراً لعدم حضور الشاهد، وكما هو موضح بالجدول (**4**). وان مظاهر الفساد في العراق عديدة ومتنوعة ولاتختلف عن غيره من البلدان التي تبتلى بالفساد وتتم ممارستها في ظل ضعف قوة القانون وتردي الاوضاع الامنية، ولها من الخروق والاختلالات المختلفة والتأثير على النسق الكلي للمجتمع، إلا انه يمكن حصر أهم هذه المظاهر بالآتي :-

1- **الرشـــوة:** تـدفع الرشـوة الـى المـوظفين بأشـكال مختلفـة، والأغـراض مختلفـة وفـي ظـروف مختلفـة، وتختلـف نسـبة انتشـار الرشـوة اختلافـاً كبيـراً بـين المحافظـات العراقـية، فهـي تصـل الـى 29.3% فـي محافظـة بغـداد، فـي حـين أن المتوسـط فـي بقيـة المحافظـات

هو 10.2%، وفي إقليم كردستان 3.7%[22]، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف مستويات الحكومة من اعلاها الى اسفلها حتى وصلت الى مستوى أن تحدث حادثة رشوة في العراق كل دقيقة واحدة في مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة[23].اما عن طريقة توزيع الرشاوى حسب البيئة (حضر، ريف) فقد بلغت الرشوة المالية وعلى مستوى العراق (73.8%) عام 2011، منهم في المناطق الحضرية (75.1%) والمناطق الريفية (70.6%) وهذه الرشوة عادةً اعلى من الرشاوي العينية[24].

2- **هدر المال العام:** أن حصول الموظف على أموال من الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة يمثل هدراً للمال العام، وتقدر هيئة النزاهة عملية هدر الأموال جراء الفساد المالي في الوزارات العراقية خلال العامين (2008-2009) بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار.

ويمكن تفصيلها بالجدول (5) الذين يبين أن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد ولايكاد يخلو قطاع أو مرفق اقتصادي من هذه الظاهرة الخطيرة .

جدول (5)مقدار الأموال المهدورة بسبب الفساد المالي حسب الوزارة أو الهيئة للمدة (2008-2009)

ت	الوزارة أو الهيئة	مقدار الاموال المهدورة
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار
3	وزارة النفط	510 مليون دولار
4	وزارة النقل	210 مليون دولار
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار
12	وزارة التعليم العالي	50 مليون دولار
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار
14	وزارة العدل	40 مليون دولار
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار
20	وزارة التربية	5 مليون دولار

[22] تقرير هيئة النزاهة2011، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، ص23 .

[23] نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009. متاح على الموقع: www.progressiraq.com

[24] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، 2015، ص6.

21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5 مليون دولار

المصدر: www.alnazaha,com

3- **الواسطة أو المحسوبية:** إن المتابع لآلية الواسطة والمحسوبية يجد أنها واحدة من أكثر آليات الفساد خطورة والأصعب علاجاً، أذ أن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسيبه دون وجه حق هو أحد أسباب الفساد الناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه، لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وبذلك تشغل المناصب وتستغل الموارد من قبل غير المؤهلين، مما يؤدي إلى الآثار السلبية المنعكسة على حياة المجتمع نتيجة هذه الممارسات السيئة[25]، وأن للمحسوبية في الترقية والتعيين وصرف المكافآت الوظيفية هي من صور الفساد التي يترتب عليها زيادة ظاهرة الرشوة بصورها المختلفة المعنوية أو المادية .

4- **الاختلاس :** أن جريمة الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف، وذلك لأن المال العام له قداسته وحرمته وتنص الدساتير على حمايته وعدم التجاوز عليه[26]، ونظراً لخطورة جريمة الاختلاس فقد عالج المشرع العراقي هذه الجريمة من خلال تشريعات خاصة، وقد اشار وزير المالية السابق (علي عبد الأمير علاوي) بأن تم اختلاس ما يقارب (مليار دولار) من الموازنة المخصصة لوزارة الدفاع، فضلاً عن اكتشاف عملية اختلاس في عام ٢٠٠٥ بلغت (٥٠٠) مليون دولار، كانت مخصصة لمكافحة الارهاب[27]، وهذا ما لوحظ بصورة جلية في الجدول(4) ،أذ احتلت جريمة الاختلاس اعلى اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع الجريمة بعد جرائم (اخرى)، هذا ويتميز الفساد في العراق بعد عام 2003 بميزات قد تكون فريدة النوع مقارنة بالفساد الموجود في العالم[28]:

- أنه ليس فساداً مالياً بسيطاً من خلال حصول الموظف على اجر أضافي، إنما هو فساد معقد ومركب بدأ من فساد الفرد الى فساد الجماعة ثم بعدها الى فساد المؤسسة ثم انتقل الى فساد الكيانات التي تضم المؤسسات .
- إنه فساد يتعلق بصلب العملية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الخدمية. أي أنه ليس مسألة الاستفادة من العمليات الاقتصادية، إنما هو يخص ويعقد ويعطل هذه العمليات الى ابعد الحدود.

المطلب الثاني// آثار الفساد المالي على قطاع التعليم في العراق .

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية الى أن للفساد المالي تأثيراً سلبياً على قطاع التعليم وعلى جوانب الحياة المختلفة ، وذلك لتسببه في اهدار الاموال والثروات التي يمكن ان تُخصص لهذا القطاع وانجاز الخدمات والوظائف وعرقلة أداء المسؤوليات، وتوجه معظم الأموال المخصصة لبرامج التعليم والتنمية البشرية نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تتوفر فيها فرص الفساد، وبالتالي يسبب المزيد من التأخر في عملية تطوير التعليم .

---

[25] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية القانون / جامعة بغداد، 2008، ص117 .

[26] المادة (27) اولاً من الدستور العراقي 2005.

[27] علي علاوي، اختلاس مليار دولار في وزارة الدفاع، ٢٠٠٥، ص 1. متاح على الرابط التالي: www.haqnews.net

[28] علي العلاق، إعمال الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد، بيت الحكمة، بغداد، 2006، ص 15.

يعد التعليم أحد المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت ذاته أحد مخرجاتها ، وتشير تقديرات اليونيسيف عام 2004 ، إلى أن (80%) من المباني المدرسية بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وأن (7%) تحتاج إلى إعادة بناء ، إلا إن هذا القطاع لم يشهد تطوراً يذكر ، واختصر الحاكم المدني السابق للعراق (بول بريمر) الإنجازات التي تحققت في كتابه (سنة في العراق) بأنها طلاء جدران المدارس في العراق، إذ لم تحصل المدارس على أي دعم سواء ببناء مدارس جديدة وبما لا يسد حاجة العراقيين، من المستلزمات الأساسية ، وأشارت مجلة نيوزويك الأمريكية ، إلى أن تحقيقاتها بشأن هذا الموضوع توصلت إلى كلفة طلاء جدران المدارس في العراق وبنوعية طلاء رديئة يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها، وأن نوعية التعليم انخفضت بسبب إبعاد الكفاءات العلمية، نتيجة اعتماد المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية ، بما لا يتناسب مع الحاجة الحقيقية للعمل والنتائج المتحققة[29].

وان الفساد اصبح متفشياً في مختلف مفاصل التعليم، وهذا ما يوضحه تقرير هيئة النزاهة الذي يبين واقع حال المتهمين في وزارتي التربية والتعليم العالي المحالين الى محكمة الموضوع* للعامين (2011 و2014) ، وكما هو موضح في الجدول(6) .

الجدول (6) يبين واقع حال المتهمين في وزارتي التربية والتعليم العالي المحالين الى محكمة الموضوع للعامين (2011 و2014) مصنفاً حسب نوع جريمة الفساد

السنة	الوزارة	من بدرجة مدير عام او اعلى	نوع جريمة الفساد						مجموع عدد المحالين
			المرشوة	الاختلاس	احداث ضرر متعمد بالمال العام	تجاوز حدود الوظيفة	جرائم التزوير		اخرى
							تزوير الوثيقة المدرسية	بقية جرائم التزوير	
2011	التربية	4	10	18	32	30	49	46	19	**204**
	التعليم العالي	4	1	13	2	15	55	36	11	**133**
2014	التربية	2	15	10	5	39	1		24	**94**
	التعليم العالي	6	5	7	2	32	1		18	**65**
المجموع		**16**	**31**	**48**	**41**	**116**	**188**		**72**	**496**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة 2011 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014 .

---

[29] محمد جاسم عواد، أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق . متاح على الموقع : www.almadasupplements.net

* محكمة الجنايات المختصة (الجرائم المتعلقة بالفساد تعد من الجنايات) .

ويتبين لنا من الجدول اعلاه أن هناك أثراً واضحاً للفساد في قطاع التعليم، إذ انتشرت في الآونة الأخيرة ظهور حالات عديدة من التزوير للشهادات العراقية وهذا ما تجلى واضحاً بالجدول اعلاه، عن طريق قيام بعض الأفراد الذين لم يحصلوا على الشهادة بتزوير شهادات للدراسة الإعدادية أو المعهد أو الجامعة لهم لغرض الحصول على تعيين أو اللجوء أو الهجرة، أذ كانت نسبته الاعلى من بين جرائم التزوير وفي كلتا الوزارتين للعام 2011، اذ بلغ عدد المحالين بسبب التزوير في ذلك العام ما يقارب (186) متهماً من بين (337) متهماً محالين الى محكمة الموضوع بمختلف جرائم الفساد، الا ان العدد المحالين انخفض عام 2014 الى (159) متهماً الى نفس المحكمة، وقد يرجع الى تشدد وتوسع عمل المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد في كلتا الوزارتين.

وإضافةً لما سبق يمكن تلخيص الظواهر السلبية للفساد في التعليم بما يأتي :- [30]

1- التزوير في شهادات الاعدادية والشهادات المعادلة الصادرة من خارج العراق للدراسة الاعدادية والدراسات العليا .
2- عدم التقييد في تنفيذ تعليمات وسياسة التعليم المجاني، عن طريق انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .
3- المحاباة والمحسوبية في المنح والإيفادات والزمالات الدراسية .
4- بيع الاسئلة الامتحانية والتلاعب بالدرجات .
5- التلكؤ في تنفيذ تعليمات الترقيات العلمية وشيوع ظاهرة سرقة البحوث العلمية
6- ضعف تنفيذ ضوابط اجراءات التعيين الرسمية في وزارتي التربية والتعليم العالي والقبول في الدراسات المسائية والكليات الأهلية، ويتضح لنا من الشكل البياني (2) نسبة الموظفين الذين تعينوا في وزارة التربية من الذين تلقوا مساعدة غير رسمية في التعيين، فضلاً عن الذين تعينوا بدون اجراءات رسمية .

شكل (2)

يوضح الموظفين في وزارة التربية العراقية المعينين بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفين الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (2004-2011)

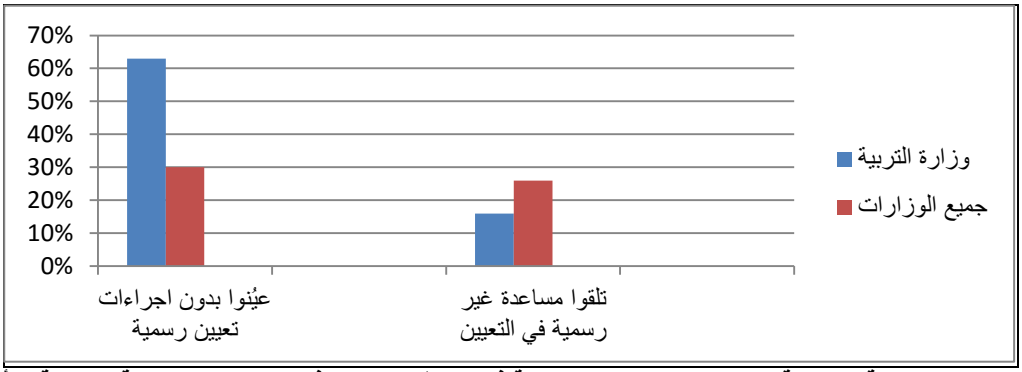

المصدر: هيئة النزاهة، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق- دراسة مدعمة بالأدلة، 2012، ص149 .

أما شكل (3) فإنه يوضح لنا نسبة الموظفين الذين تعينوا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الذين تلقوا مساعدة غير رسمية في التعيين، فضلاً عن الذين تعينوا بدون اجراءات رسمية، الأمر

---

[30] جمهورية العراق ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2010-2014، ص54-56 .

الذي انعكس سلباً في جذب الكفاءات والخبرات وهدر في الموارد البشرية نتيجة للإجراءات غير الرسمية وغياب مبدأ المنافسة في التعيين .

شكل (3)

يوضح الموظفين في وزارة التعليم العالي العراقية المعينين بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفين الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (2004-2011)

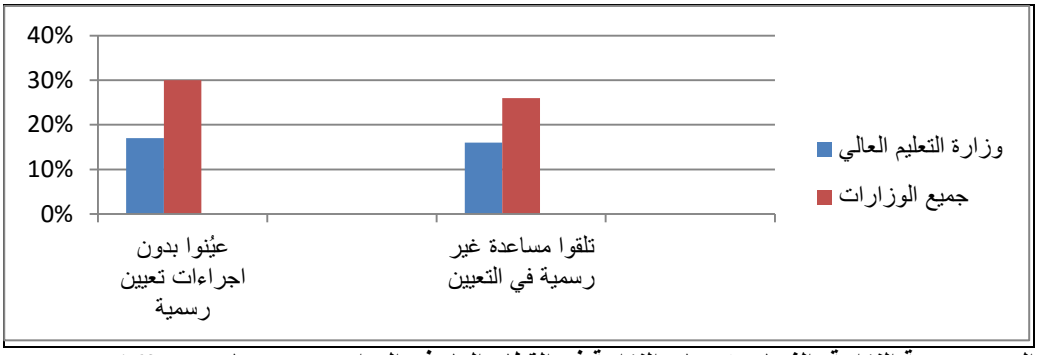

المصدر: هيئة النزاهة، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، مصدر سابق، ص162 .

وعلى المدى البعيد فإن لمجمل هذه الظواهر السلبية للفساد في التعليم آثاراً سلبية على جودة التعليم وعلى مخرجات التعلم ، وقد اشارت دراسات صندوق النقد الدولي الى أن الفساد يرتبط باستمرار مع تكلفة أكبر وجودة أقل في التعليم وأظهرت دراسة تجريبية أخرى في (50) بلداً أنه كلما زادت معدلات الفساد في البلد ازدادت مخرجات التعليم فيه سوءاً ، ولا يشوه الفساد الحصول على التعليم فحسب ، بل يؤثر على جودة التعليم وعلى مصداقية ما يتوصل إليه البحث الأكاديمي ، ومن الممكن وجود أخطار الفساد على كل مستوى من مستويات أنظمة التعليم والبحث، بدءاً من مستوى المشتريات في المدرسة إلى المحسوبية في توظيف المعلمين، أو في تحريف نتائج البحث من أجل مكاسب شخصية ، وعلى العكس فإن التعليم يخدم كوسيلة لتمكين الكرامة الشخصية، وهو أساسي في معالجة الفساد بشكل فعال[31]، ويمكن ايجاز الآثار السلبية للفساد في التعليم في النقاط الآتية :-[32]

1- تحويل المهنة التربوية الى مهنة تجارية وتدني مستوى التعليم .
2- شيوع ثقافة الفساد لدى الطلاب وحصول المستفيدين منهم من عملية الفساد على أولوية في التعيين وإكمال الدراسة وانعدام التنافس العادل بينهم .
3- تشجيع استغلال وابتزاز اولياء امور الطلبة وإنعدام الثقة بالمدارس الحكومية .
4- انتشار ظاهرة المدارس الأهلية بصورة كبيرة وقبول طلبة غير مؤهلين، وبالتالي منح شهادات لغير مستحقيها .
5- تفشي ظاهرة الرشوة والتزوير، ووقوع فساد وهدر بالمال العام .
6- هبوط مستوى البحث العلمي ومنح الألقاب لغير مستحقيها وحصولهم على مميزات مالية دون استحقاق .

يتضح مما سبق ان الفساد المالي ترك اثاراً سلبية على قطاع التعليم في العراق وهذا يبدو واضحاً في انخفاض نسب انجاز المشاريع الكلية المخططة لوزارتي التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة وكما مبين في الجدول (7) .

الجدول(7)

---

[31] منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي: التعليم، 2013، ص20 .
[32] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2010-2014، مصدر سابق، ص54-56 .

يوضح المشاريع الكلية المخططة للوزارات (التربية ، التعليم العالي) ونسب انجازها للمدة (2008-2014)

السنة	الوزارة	المشاريع الكلية	نسبة الإنجاز %
2008	التربية	179	30.5
	التعليم العالي	34	40.2
2009	التربية	169	71.9
	التعليم العالي	32	41.2
2010	التربية	132	32.2
	التعليم العالي	104	39.3
2011	التربية	135	18.5
	التعليم العالي	115	46.5
2012	التربية	187	20.2
	التعليم العالي	413	40.7
2013	التربية	182	67.3
	التعليم العالي	380	15
2014	التربية	175	59.6
	التعليم العالي	323	14.5

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم متابعة تنفيذ المشاريع.

يلاحظ من الجدول (7) أن نسب الانجاز للمشاريع الكلية في الوزارتين اعلاه ذات نسب متدنية مختلفة، أذ كانت ادنى نسبة انجاز في وزارة التربية عام 2011 وبنسبة (18.5%)، أما وزارة التعليم العالي فكانت ادنى نسب انجاز لها (14.5%) في عام 2014، وهذا يأتي بسبب تفشي الفساد في تلك المشاريع مما يجعل تلك النسب متدنية وحتى المنجز منها غير متكافئ ، الأمر الذي دعا ببعض الوزارات المعنية الى تصنيف بعض المقاولين والشركات ضمن القائمة السوداء، إذ بلغ عدد الشركات السوداء في وزارة التربية شركة واحدة ، بينما وزارة التعليم العالي فقد ارتفع عدد الشركات السوداء فيها الى (23) شركة، وتدرج الوزارة الشركة ضمن هذه القائمة في حال قيامها بأحد الأمور الآتية:- [33]

1- الإخلال بأحد شروط التعاقد اتجاه الجهة المستفيدة من المشروع، أو مخالفة شروط المقاولة أو المواصفات الفنية المتعاقد عليها .
2- ثبوت قيامها بتزوير احد العطاءات المقدمة .
3- الامتناع عن توقيع العقد بعد التبليغ بقرار الإحالة .

المبحث الثالث: معالجة الفساد المالي وتطوير التعليم – رؤيا مستقبلية

تعد مشكلة الفساد من أهم العقبات التي تواجه البلد في الوقت الحاضر، والتي تفاقمت بشكل كبير منذ النظام السابق وحتى وقتنا الحاضر، إذ لا يمكن تحقيق تقدم في التعليم بفروعه المختلفة طالما يكون الفساد مستشرياً في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهناك عدد من الحلول توضع من اجل معالجة الفساد المالي في العراق منها اهمها:-

[33] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الدائرة القانونية، قسم تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين .

أولاً// تعزيز الحكم الصالح في مواجهة الفساد المالي (الحوكمة)

الحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو ذلك الحكم الذي يحارب الفساد ويدعم ويعزز ويصون رفاه الإنسان وطموحه ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات المجتمع تمثيلاً كاملاً ورعاية مصالح جميع أفراد البلد[34]، فالتعليم يستلزم مؤسسات سليمة وخالية من الفساد، الذي يعد مشكلة من مشاكل سوء إدارة الحكم إن لم يكن أهمها، فالحكم الرشيد يقوم على المحاسبة و الشفافية و المساءلة والفاعلية وحسن الاستجابة و تتحدد أولوياته الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، بتوافق الآراء ، أما سوء إدارة الحكم الذي ينتشر في ظله الفساد فيكون له أثر سلبيٌ، وتشير الدلائل إلى أن العلاقة طردية بين الفساد و ضعف قطاع التعليم .

وفي السابق كان في العراق نظام واحد يقوم على جهاز واحد يتمثل في حزب واحد يتولى ممارسة السلطة وفق سياسة واحدة لا تقبل المعارضة، حيث لا تتعدد الآراء السياسية بل تتجه اتجاهاً واحداً ويحددها بنفسه، أما بعد 2003 وفي ظل تعدد الاحزاب والآراء السياسية واستخدام اسلوب المحاصصة الذي كان سبباً رئيساً لشيوع الفساد في العراق وتجذره وانتشار آلياته وثقافته ومساسه للمجتمع اكثر من مساس الارهاب، بالإضافة الى وجود اولويات تتعارض مع التنمية البشرية وتطوير قطاع التعليم وتدفع نحو الهدر في المواد المتاحة وسوء استخدامها .

ومن اجل اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد وتحقيق الحكم الصالح يتوجب أن تكون هناك علاقة شراكة تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، واعادة بناء الحكم على اسس جديدة مثل النظام الرئاسي للحكم او تشكيل نظام الاغلبية السياسية لكافة الاطياف، وإقامة إستراتيجية شاملة ومتجددة ومتكيفة لعمليات التطور في التعليم لإجتثات جذور الفساد والتخلف بكل مظاهره وأسبابه وآثاره المختلفة وانطلاق عمليات التطوير الشامل نحو حياة أفضل، عن طريق إلغاء البرلمان واسلوب المحاصصة الذي دفع البلد نحو الهاوية ومصير مجهول للأجيال اللاحقة .

ويمكن تطبيق الحكم الصالح أو(الرشيد) لمراقبة الفساد والحد منه وتحجيمه ووضع الاسس المتينة للقضاء عليه ومحاصرته في أضيق حدوده عن طريق عناصره الأساسية المتمثلة بالمشاركة والمساءلة والمحاسبة والشفافية .

ثانياً// تفعيل دور المؤسسات الرقابية المحلية لمكافحة الفساد المالي .

إن الاجهزة الرقابية تساعد في اكتشاف الفساد المالي عن طريق التخطيط السليم والتنفيذ الملائم والصحيح لعملية الرقابة، وتسليط الضوء على المناطق التي يكون الفساد فيها محتملاً، فعند تجاوز التكاليف الفعلية التكاليف المخططة بشكل ملحوظ، أو أن التنفيذ يأخذ وقتاً أكثر مما هو متوقع أو عدم تحقيق الأهداف المنشودة، تعد تلك مؤشرات على وجود الفساد، واحتمالية وجود أشخاص منغمسين ومتورطين في الفساد المالي، وفي العراق هناك مجموعة من المؤسسات الرقابية التي تم تشكيلها لتعمل على مكافحة الفساد المال، نذكر منها ما يأتي[35]:-

---

[34] أحمد صباح مرضي عقل، مصدر سابق، ص180 .

[35] المجلس المشترك لمكافحة الفساد ،" الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق 2010-2014"، ص5-9 .

1- **هيئة النزاهة العامة:** تعد هيئة النزاهة التي تأسست بموجب الأمر (55) لسنة 2004 المؤسسة الرائدة في مجال مكافحة الفساد في العراق والمسؤولة عن التحقيق في كافة حالات الفساد في المحافظات الخمسة عشر التابعة للحكومة المركزية، ولها صلاحية التحقيق في اي قضية فساد بواسطة احد محققيها تحت اشراف قاضي التحقيق المختص ويرجح اختصاص هيئة النزاهة على اختصاص الجهات التحقيقية الاخرى ، ومن الدوائر التي تقوم بالتحقيق في هيئة النزاهة هي دائرة التحقيقات والتي تتولى القيام بواجبات التحري و التحقيق في قضايا الفساد وفقا لقانون هيئة النزاهة و قانون اصول المحاكمات الجزائية وتقوم الدائرة القانونية في هيئة النزاهة بمتابعة القضايا و الدعاوى التي تكون الهيئة طرفا فيها بضمنها قضايا الفساد التي لايحقق فيها احد محققي الهيئة و تتولى دائرة الوقاية بملاحقة تقديم تقارير الكشف عن الذمم المالية و مراقبة سلامة و صحة المعلومات المقدمة فيها[36].

وخلال السنوات الأخيرة ازداد عدد حالات الفساد التي تحقق فيها الهيئة وتقدمها الى المحكمة ازدياداً كبيراً، ومع تحسن سمعتها وقدراتها تدريجياً أزداد عدد حالات الأخبار عبر الخطوط الساخنة سواء شخصياً أو دون تحديد هوية المخبر، وبالتالي ارتفعت عدد التحقيقات الجنائية للهيئة من (786) عامي 2004-2005 الى (6779) عام 2009، والى (11671) عام 2011، وبنتيجة هذه التحقيقات تضاعف عدد المحالين الى القضاء بتهم فساد مختلفة أكثر من خمس مرات، وذلك من (1084) في عام 2009 الى (5682) في عام 2011، كما تضاعف عدد المدانين بجرائم فساد مختلفة أكثر من ست مرات، وذلك من (257) في عام 2009 الى (1661) في عام 2011، منهم (867) حكموا حضورياً ونُفذ الحكم فيهم[37].

وبإستعراض ما حققته هيئة النزاهة لسنة 2014 في محاربة اشكال الفساد في العراق، في تقرير يبين اعداد المتهمين المضبوطين للجرائم المشهودة وفقاً لنوع الجريمة وحسب المحافظات العراقية، وكما هو موضح في الجدول(8) .

الجدول (8)

المتهمون المضبوطون في جرائم الفساد المشهودة لعام 2014 مصنفاً وفقاً لنوع الجريمة وقيمة المضبوطات

اسم المكتب	عدد العمليات	عدد المتهمين المضبوطين	نوع الجريمة					المضبوطات	
			التزوير	الرشوة	تجاوز الموظفين	الاختلاس	اخرى	قيمة المضبوطات	موجودات
بغداد	11	19	1	6	1	0	11	597,500,000 + 5,500 دولار امريكي	نسخة من الصك ا والمرقم(34104 + صك بمبلغ عـ مليون دينار

[36] كاظم عبد جاسم الزيدي، المعالجة القانونية للفساد في القانون العراقي. متاح على الموقع: www.kitabat.com

[37] United Nations Development Programme , Iraq , corruption and integrity challenges In the public sector of Iraq , An evidence based study , 2012 ,p12 .

واسط	2	12			6		6		
بابل	6	5					5		
ذي قار	2	2			1		1	1,000,000	
كربلاء المقدسة	2	2				2	439,500,000		مجموعة من الكيبلا واعمدة الكهرباء (ثلاث جثث بلاس
ميسان	1	2	2						
البصرة	7	5			2		24,000,000	2	حاوية ادوية/مستم مزورة/عقود/بر
القادسية	1	1			1		25,000		—
كركوك	2	0							
مجموع	**24**	**48**	**3**	**10**	**7**	**2**	**1,062,025,000**	**26**	
بة المئوية			**%6.25**	**%20.83**	**%14.58**	**%4.17**		**%54.17**	

المصدر: تقرير هيئة النزاهة، دائرة التحقيقات ، 2014، ص148 .

مع الملاحظة بأن هيئة النزاهة العامة قد لعبت دوراً ضئيلاً في مكافحة الفساد المالي، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها:[38]

- **أسباب قانونية**، فعلى سبيل المثال لا يمكن إحالة الموظف المتهم بالفساد للمحاكمة إلا بموافقة الوزير المعني، وهذا الأخير اذا كان مشاركاً في الفساد فإنه لا يوافق، وان لم يكن فإنه يرفض أيضاً لأنه يعتقد ان الكشف عن فساد في وزارته يؤثر على سمعته وسمعة وزارته ويجب إبلاغ دائرة الشؤون القانونية في الوزارة المعنية قبل بدء المحاكمة في قضية الفساد، وهذا ما يجعل المفسدين على علم بذلك وبالتالي يتسنى لهم الهرب والتخلص من قبضة العدالة والقانون .
- **أسباب سياسية**: والتي عرقلت وما تزال تعرقل عمل هيئة النزاهة، وذلك لأن بعض الكيانات السياسية تدافع عن أنصارها المسؤولين في الدولة على الرغم من تورطهم في قضايا الفساد.

ويجدر بالذكر ان هذا الدور الذي وصفناه بالضئيل لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد المالي في العراق، فقد كلف القضاء أكثر من (15) قاضياً و(21) محققاً تناولوا قضايا الفساد المالي وقدموا حياتهم مهراً لمكافحته.

2- **ديوان الرقابة المالية** : بدأت الرقابة المالية في العراق بتشريع رقم 17 لسنة 1927 في العراق وقد واكبت التطورات في تشريع النشاط الرقابي وتم اجراء آخر تعديل على قانونها رقم 6 لسنة 1990 والمعدل بموجب الأمر التشريعي (77) لسنة 2004 ، وقد أظهر تقرير لديوان الرقابة المالية بأن جزءاً كبيراً من المعاملات يعتمد على ادعاءات احتيالية، وتتم عبر وثائق احتيالية

---

[38] سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، (بغداد، من منشورات الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2008)، ص144-145 .

تخفي غرضها الحقيقي وأن رأس المال المأخوذ غير موثق على نحو صحيح، وان الاموال التي خرجت في عام 2011، تؤدي الى استنزاف العراق، إذ يشير التقرير الى إن (80%) من حوالي واحد مليار دولار، يتم تحويلها خارج العراق كل أسبوع لا يقابلها شيء داخل للاقتصاد العراق .

وأن ديوان الرقابة المالية هو الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، ومهمته تزويد الحكومة والجمهور بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لتعزيز حالة الاقتصاد ولغرض مكافحة الفساد بمختلف اشكاله.

ويمكن زيادة دوره عن طريق تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وعدم استثناء المسؤولين من المسائلة القانونية وتقديم كشوفات بأوضاعهم المالية وتطبيق اجراء (من اين لك هذا) .

3- **المفتشون العموميون** : أنشأت مكاتب المفتشين العموميين في كافة الوزارات بموجب الأمر 57 لسنة 2004، مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة وتدريب منتسبي الوزارة على اساليب كشف الفساد والقيام بأعمال التحري والتفتيش وتفعيل دور الرقابة الاستباقية والتعاون مع هيئة النزاهة عن طريق التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

وتضمن التقرير السنوي لسنة 2014 لمكتب المفتش العام الفصول التي تناولت انشطة المكتب في مجالات عمله رقمياً وبيانياً وهي تفصح عن تحقق حزمة من المنجزات توجت بما تم استرداده من الاموال الى الخزينة العامة أو تلك التي هي قيد الاسترداد اجمالاً، كما في الجدول (9)، والتي يمكن توضيحها بالآتي:-[39]

جدول (9)

المبالغ المستردة او قيد الاسترداد الى الخزينة العامة للدولة

اجمالي المبالغ	قيمة المبالغ
اجمالي المبالغ التي تم استردادها فعلاً لصالح الخزينة العامة للدولة	(308,093,018,915) دينار ثلاثمائة وثمانية مليار وثلاثة وتسعون مليون وثمانية عشر الف وتسعمائة وخمسة عشر ديناراً.
اجمالي مبالغ القضايا قيد التحقيق	(121,497,321,400) ديناراً مائة وواحد وعشرون مليار واربعمائة وسبعة وتسعون مليون وثلاث مائة وواحد وعشرون الف واربعمائة دينار. (18,000,000) دولاراً(ثمانية عشر مليون دولاراً).
اجمالي المبالغ الموصى باسترجاعها	(1,184,487,000) دينار واحد مليار ومائة واربع وثمانون مليون واربعمائة وسبعة وثمانون الف دينار. (50,000) دولاراً (خمسون الف دولاراً).
المجموع	**(430,774,827,315) ديناراً** **أربعمائة وثلاثون مليار وسبعمائة واربع وسبعون مليون وثمان مائة وسبع وعشرون الف وثلاث مائة وخمسة عشر دينار .** **(18,050,000) دولاراً** **ثمانية عشر مليون وخمسون الف دولاراً.**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لمكتب المفتش العام 2014، ص9 .

4- **شبكة الأعلام** : انشأت الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال (شبكة الأعلام العراقي) بموجب الأمر (66) لسنة 2004، أذ يهدف الى انشاء مؤسسات كفيلة بإعلام الشعب العراقي

---

[39] مكتب المفتش العام، التقرير السنوي لسنة 2014، ص9 .

وتثقيفه وانشاء منبر حر يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويعزز الدور الرقابي للأعلام على المؤسسات والدوائر من اجل رصد وكشف اي حالات فساد او غير قانونية[40].

أذ يمكن تفعيل دور الأعلام الحر في هذا المجال من خلال توجيه المجتمع وتوعيتهم بترك التعامل مع الفساد والمفسدين، وذلك لما له من أثار غير مرغوب فيها على مستقبل الأجيال .

5- **لجنة النزاهة في مجلس النواب** : تختص اللجنة كما جاء في المادة (92) من النظام الداخلي لمجلس النواب بما يأتي:-

أ- متابعة قضايا الفساد في مختلف اجهزة الدولة .

ب- مراقبة ومتابعة الهيئات الرقابية وغيرها من الهيئات المستقلة .

ت- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة .

وبالرغم من الصلاحيات المخولة لمجلس النواب في المادة (61) لسنة 2005 وضمن الفقرات سادساً وسابعاً وثامناً من تلك المادة، أن الآليات والأحكام الخاصة بمنح الصلاحيات لمجلس النواب لمساءلة رئيس الجمهورية أو إعفائه من منصبه، وكذلك مساءلة رئيس الوزراء أو الوزراء وسحب الثقة عنهم، وفقاً لضوابط وأحكام اقرها الدستور، إلا أن هذه الصلاحيات لم نلاحظ لها أثراً في محاسبة أو اقالة أي وزير او نائب واحالته الى القضاء بسبب الفساد، وقد يرجع ذلك الى الانتماءات الحزبية التي ينظم إليها معظم الوزراء والنواب داخل المجلس .

ثالثاً // الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتطوير التعليم .

ان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كافة المجالات ومنها مجال الاستثمار يعمل على خلق موارد مالية تسرع وتستغل في تعزيز وتطوير التعليم في البلد ، أي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع الضرورية وتزيد من التراكم الرأسمالي عن طريق استراتيجيات مدروسة مسبقاً مع الاهتمام بحق الأجيال القادمة في استخدام هذه الموارد وخاصة النفطية منها مع تلبية حاجة الأجيال الحالية[41].

ويتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية بتخصيص الموارد المالية اللازمة مع الإعتماد على أساليب الزراعة الحديثة والمتطورة، وكذلك يتطلب الأمر الاهتمام بالقطاع الصناعي وفق استراتيجية شاملة وزيادة معدل الإستثمار الصناعي وتشجيع الصناعات الخفيفة والحرفية الصغيرة بالاعتماد على الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة بما فيها القوى البشرية الماهرة والمدربة وهذا بدوره يؤدي الى ما يأتي:-[42]

1- القضاء على ظاهرة البطالة لكونها صناعة كثيفة العمل .

2- خفض معدلات التضخم والقضاء عليه نتيجة زيادة العرض السلعي .

3- اللجوء إلى الصناعات الأكثر تطوراً والى الصناعات الثقيلة مستقبلاً .

---

[40] نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد"6"، ص95 .

[41] حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة ،العدد "25"، ص184 .

[42] علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الإستثمارية في العراق- تحديات ومهام وفرص، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد "7"، 2003، ص54- 55 .

4- التشابك الصناعي والقطاعي وتعمق الروابط الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة الوفورات الخارجية مما تزيد من قيمة المضاعف.

5- خفض معدلات الفقر وذلك بسبب استخدام الموارد المحلية وتشغيل ممن لا يمتلكون الخبرة والمهارة والتي تؤدي إلى زيادة معدل الدخول للإفراد واستهلاك المنتجات المصنعة الاستهلاكية والتي تؤدي إلى خفض أسعار منتجاتها والتي سوف تحقق في النهاية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي .

على الرغم من أهمية الحلول والإصلاحات التي تم ذكرها، إلا انه لا يمكن تطبيقها ما لم تتوافر الإرادة السياسية التي تعد منطلقاً حاسماً لتطبيق استراتيجيات لتطوير قطاع التعليم والتنمية وبما يعكس النية الصادقة ذات الجهود الجوهرية المستندة إلى إحداث تغيير حقيقي يسعى إلى مواجهة الفساد وتحجيمه .

الاستنتاجات

1. يعد الفساد المالي ظاهرة قديمة وعالمية شديدة الانتشار وانها ذات جذور عميقة تأخذ ابعاداً مختلفة، وتختلف من بلد لآخر.
2. ان الفساد المالي ناتج عن سوء استخدام السلطة نتيجة ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له والتهاون مع المفسدين والتستر عليهم .
3. وجود مشكلة فساد مالي خطيرة يعاني منها العراق من خلال حصوله على مراتب متدنية ضمن مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية العالمية .
4. يشكل انعدام الشفافية والمساءلة وتضارب مصالح القيادات الحكومية مع المصلحة العامة عاملاً مهماً من عوامل فشل سياسات التنمية البشرية بما فيها التعليم ، وذلك لكونها تؤدي الى هدر في الاموال العامة لصالح تلك القيادات .
5. إن مكافحة الفساد في القطاعات المختلفة من الاقتصاد والدوائر الحكومية ، لم ترقَ بعد الى طموحات الشارع العراقي ولا تتناسب مع حجم الإصلاحات المنشودة بعد عام 2003.
6. ضعف الأداء والدور الذي تمارسه الهيئات الرقابية من قبل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ودوائر المفتشين والمؤسسات الرقابية الاخرى في الوزارات في وضع حد للفساد المالي، وعدم نزاهة معظم عناصرها، ولو ادت تلك الهيئات دورها بمهنية وكفاءة عالية لاستطاعت من كشف الفساد و تحجيمه والحيلولة دون انتشاره .
7. يمتلك العراق إمكانات عالية من الثروات ولكنها لم تستغل في عملية التنمية البشرية ، مما أدى إلى سرقتها وتبذيرها بسبب الفساد المالي مما انعكس سلباً على تطور التعليم في العراق .
8. أن عدم الاستقرار السياسي والامني أثر سلباً على عملية التعليم في العراق والى تفشي الفساد المالي ، اذ ادى الى هجرة العقول والاموال الوطنية الى الخارج خاصة ما بعد عام 2003 .

التوصيات

1. ضرورة توفير الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها وزيادة فعاليتها واختيار العناصر الشجاعة والكفوءة والنزيهة لإدارتها ، ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي باعتبارها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة .
2. ان يكون للموطن دور في مكافحة الفساد المالي من خلال الابلاغ عن مختلف جرائم الفساد، وتشجيع المواطن على ان يكون عنصراً ايجابياً في مكافحة مختلف اوجه الفساد المالي و خاصة جريمة الرشوة .
3. العمل على التحسين من ترتيب العراق على قائمة مؤشرات الفساد في العالم عن طريق التعامل المحترف والجاد مع اليات عمل منظمة الشفافية الدولية لبناء الثقة مرة ثانية بهيكل دولة العراق الحديث واعادته الى صفوف المجتمع الدولي ليحتل الموقع الذي يستحقه .
4. تخفيف القيود البيروقراطية لتقلل الفساد واستلام الرشاوى من قبل الموظفين الحكوميين الذين يتسلحون بالقانون وقدرتهم على تعطيل المعاملات .
5. أن يكون لعامل الكفاءة الاولوية في اختيار الموظف، فضلاً عن التيقن من كفايته وقدرته على تحمل أعباء الوظيفة، وهذا ما ينعكس في تأدية واجبه بشكل إيجابي، والحرص على أجراء مقابلة له قبل تعينه والتعرف على حالته وسيرته الذاتية .
6. وضع اجراءات قضائية بما يخص استرداد الاموال من المتهمين بقضايا اختلاس الاموال العامة وسرقتها وملاحقتهم قضائياً لأسترداد تلك الاموال .
7. إعطاء الأولوية القصوى للتعليم وإعادة النظر بالتخصيصات المالية له، لأنها ما زالت متدنية بشكل كبير اذا ما قورنت مع دول العالم، ولأنه يعزز القدرة على تحسين وتطوير مختلف مناحي الحياة مثل الرقي بالخدمات الصحية والمساهمة في التنمية، وتطور المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد .
8. التوجه نحو التخطيط المستند على الموثوقية والبراهين واللامركزية، ووضع استراتيجية شاملة تبدأ من محو الامية الى اعلى المستويات في التعليم ، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الشأن للإستفادة من خبراتها في مجال تطوير التنمية البشرية .

((المصادر))

القرآن الكريم :

- سورة الأعراف ، الآية 56 .

اولاً : المصادر العربية:-

1. فادية جاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم- الآثار وسبل المعالجة ، ط1 ،(بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013) .
2. عياد محمد علي باش، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية، دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، ط2، (بابل، مركز عشتار، 2007) .
3. نادر فرجاني، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، (بيروت، المركز البناني للدراسات، 2005) .
4. سعد علي حمود العنزي، فضيلة سلمان داود، الرقابة الاستراتيجية ودورها في الحد من الفساد الاداري، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الأدرة والاقتصاد/جامعة البصرة،2013 .
5. قيصر علي عبيد الفتلي، سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير،(كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2011) .
6. عدنان سالم الاعرجي وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق/ دراسة تطبيقية على جامعة الموصل،(مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،(المجلد"4"، العدد"8"، 2012) .
7. وليد ابراهيم الدسوقي، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الأقليمية والدولية،(القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2012) .
8. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري، المعهد العربي للتخطيط في الكويت،(العدد السبعون، السنة السابعة، 2008) .
9. المنظمة العربية للتنمية الادارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، (القاهرة، 2009) .
10. مؤشر الفساد في الاقطار العربية- إشكالية القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية،ط1،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) .
11. برنامج الأمم المتحدة، قياس التنمية البشرية،(نيويورك، 2007) .
12. شيماء رشيد، الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي، من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، 2009 .
13. فاطمة عبد جواد ،الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية الى مؤسسات الدولة العراقية وسب معالجته ، بحث منشور الى الموقع الإلكتروني : http://tax.mof.gov.iq
14. كيف اضاع العراق تريليون دولار في صفقات الفساد خلال الحكومات بعد 2003، وكالة نون الخبرية على الموقع: www.non14.net
15. هيثم كريم صيوان، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، ص9 .
16. ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، مجلة النبأ ، بغداد، العدد(80)،2006 .
17. مفكرة الإسلام: الفساد في العراق - أرقام مذهلة وحقائق مفزعة. متاح على الموقع: www.islammemmo.cc
18. تقرير هيئة النزاهة2011، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، ص23 .
19. نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009. متاح على الموقع: www.progressiraq.com
20. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، 2015 .

21.صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية القانون / جامعة بغداد، 2008 .
22.علي علاوي، اختلاس مليار دولار في وزارة الدفاع، ٢٠٠٥، ص 1. متاح على الرابط التالي: www.haqnews.net
23.علي العلاق، إعمال الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد، بيت الحكمة، بغداد، 2006، ص
24.محمد جاسم عواد، أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق . متاح على الموقع : www.almadasupplements.net
25. جمهورية العراق ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2010-2014 .
26.منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي: التعليم، 2013 .
27.الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2010-2014 .
28.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الدائرة القانونية، قسم تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين.
29.المجلس المشترك لمكافحة الفساد ،" الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق 2010-2014" .
30.كاظم عبد جاسم الزيدي، المعالجة القانونية للفساد في القانون العراقي. متاح على الموقع : www.kitabat.com
31.سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، (بغداد، من منشورات الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2008) .
32.مكتب المفتش العام، التقرير السنوي لسنة 2014 .
33.حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة ،العدد "25" .
34.علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الإستثمارية في العراق- تحديات ومهام وفرص، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد "7"، 2003 .

ثانياً : المصادر الانكليزية :-

1. U N D P , Human Development Report 2002, New York ,2002 ,p33 .
2. Transparency International Organization , Transparency International Corruption Perceptions Index 2002 , Press officer Jana , Berlin, 2002, P6 . Web site: www.transparency.org
3. United Nations Development Programme , Iraq , corruption and integrity challenges In the public sector of Iraq , An evidence based study , 2012 ,p12 .